تأثير انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري و الحلول لتفعيل مصادر الدخل غير النفطية

أ. قندوز فاطمة الزهراء
جامعة البليدة 2

Résumé :

Cette étude vise à faire la lumière sur le problème de la baisse récente enregistrée dans les prix du pétrole et de déterminer les effets directs sur la situation économique et financière de l'Algérie et la nécessité de trouver des solutions stratégiques pour activer les sources de revenus non pétrolières.
Grâce à cette étude, nous avons conclu que l'économie algérienne est toujours dépendante de la manne pétrolière depuis les années soixante et que les fluctuations du prix du pétrole a produit de sérieux défis à l'économie algérienne. Nous sommes arrivés dans cette étude à un ensemble de solutions dont le plus important est le développement des secteurs productifs et de services et rationalisation des dépenses.

Mots clés : pris du pétrole, économie algérienne, ressources non pétrolière.

الملخص:
تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على إشكالية الانخفاض الأخير الذي سجّلته أسعار البترول، و تحديد تأثيراته المباشرة على الوضع المالي و الاقتصادي للجزائر، و ضرورة إيجاد الحلول الإستراتيجية لتفعيل مصادر الدخل غير النفطية.
و من خلال هذه الدراسة استنتجنا أن الاقتصاد الجزائري لازال اقتصادا ريعيا منذ سنوات الستينات و أن تقلبات أسعار النفط أفرزت تحديات خطيرة أمام الاقتصاد الجزائري. كما توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من الحلول، أهمها تطوير القطاعات الإنتاجية و الخدمية و ترشيد النفقات.
الكلمات المفتاحية: أسعار النفط، الاقتصاد الجزائري، مصادر غير نفطية.

المقدمة:

تعرف أسعار النفط أدنى مستوى لها في الأسواق الدولية منذ الثلاثي الأخير لسنة 2014، حيث استمر هذا التراجع في الأسعار ليصل إلى مستويات غير مسبوقة، ويطرح هذا التراجع لأسعار النفط عدة تخوفات على القدرة المالية للجزائر التي يعتمد اقتصادها على نسبة 97 بالمائة في تصدير المحروقات. كما أن الإصلاحات الاقتصادية تسير ببطء و تعطل مساعي الخروج من التبعية لبرميل النفط مما يجعل الجزائر معرضة للهزات الاقتصادية والاجتماعية، نظرا لهشاشة توازناتها ولارتباطها بصورة شبه كلية بتوزيع عائدات المحروقات وتحريك نسب النمو الاقتصادي المتواضعة بفضل النفقات العمومية.

والسؤال الذي نطرحه: ما أثر تدهور أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري علما أنه يعتمد بدرجة كبيرة على مداخيل النفط في موازناته السنوية، و لا يحقق مداخيل من قطاعات استثمارية أخرى بديلة لقطاع المحروقات، و ما هي الإجراءات الواجب اتخاذها؟

و من خلال هذا البحث سنحاول الإجابة على الإشكالية المطروحة و ذلك من خلال تسليط الضوء على واقع الاقتصاد الجزائري و آثار انخفاض أسعار النفط عليه و نحاول إيجاد الحلول المناسبة للخروج من هذه التبعية.

أولا- أسباب انخفاض أسعار النفط:

يمثل النفط المحرك الرئيس للاقتصاد العالمي، والعصب الصناعي لدول العالم، وبالتالي أسعاره تعتمد على عوامل محورية و هي: الطلب العالمي على النفط، وحالة الاقتصاد الدولي، وحجم الإنتاج، والحصص التقديرية لمنظمة أوبك[1].

و يعود هذا التراجع في الطلب على النفط للأزمة الاقتصادية العالمية و الركود الاقتصادي الذي ميز خلال السنوات الأخيرة اقتصاديات أكبر الدول مؤديا إلى انخفاض الطلب على النفط و بالتالي تدني في أسعاره هذا من جهة، و من جهة أخرى زيادة ضخ في الأسواق كميات هائلة من النفط من قبل الولايات المتحدة و العربية السعودية و بالتالي فإن السوق يعرف فائضا في العرض مقابل انكماش في الطلب.[2]

و بالرغم من أن أسعار النفط تتحرك صعوداً أو هبوطاً وفق القاعدة الأزلية (العرض والطلب)، إلا أن سلعة كالنفط تجعل من مكونات الطلب عليه وعرضه، تختلف عن باقي مكونات العرض والطلب للسلع الأخرى، نظراً لأهمية النفط واعتماد الصناعات العالمية، و بالتالي الاقتصاد العالمي عليه.

فأسعار النفط تخضع لعوامل متشابكة، وهي في تغير وتطور مستمر، منها ما هو متوقع ومنها ما هو غير ذلك، فإن جميع الدراسات التي أجريت خلال العقد الماضي (2000-2010) لم تضع أي تصور لوصول الأسعار إلى مستوياتها في منتصف عام 2008، أي 148 دولاراً للبرميل، وحتى بعد أن وصلت لتلك المستويات غير المسبوقة، كانت التقديرات السائدة آنذاك تؤكد أن مستويات الطلب سوف تستمر في التصاعد لتضغط على الأسعار لمستويات 200 دولار بنهاية 2008، ولكن بعكس تلك التوقعات انهارت الأسعار عن تلك المستويات لتصل إلى مستويات 33 دولاراً للبرميل عام 2009، و التي كانت بسبب الأزمة المالية العالمية المفاجئة وما ارتبط بها من هبوط حاد في الطلب على النفط. هذا بالإضافة إلى أن بعض العوامل الأخرى يستحيل التنبؤ بحدوثها مثل اندلاع الحروب والقلاقل السياسية الداخلية والنزاعات حول منابع النفط، بالإضافة إلى الأحوال المناخية والكوارث الطبيعية والأعاصير التي تحدث على وجه الخصوص في مناطق إنتاج وتكرير النفط. [3]

ثانيا- واقع الاقتصاد الجزائري:

---

[1] الهيتي احمد حسين،،اقتصاديات النفط، عمان: دار الكتاب للطباعة والنشر، 2000 ، ص 67.

[2] راشد أبانمي، أسعار البترول،أهميتها والعوامل المؤثرة في آلياتها، الرياض، مركز الدراسات الإستراتيجية والسياسات البترولية، 20 يناير 2014، ص6.

[3] حسين عبد الرحمن، الضرورات الإستراتيجية لإصلاح القطاع النفطي في العراق، بغداد: المؤتمر العلمي الثاني، كلية الإدارة و الاقتصاد، 2012.

تعتمد الجزائر بشكل شبه كامل في مداخيلها على ما ينتج من تصدير المحروقات في تمويل مختلف أنواع النفقات العمومية الاجتماعية،الاقتصادية والثقافية والتربوية. فهذا المصدر الوحيد للدخل الناتج عن الريع البترولي، يمثل بوضوح مؤشرا مهما للتهديد الكبير الذي يعترض الجزائر بحكم عدم الاستقرار في سعر هذه السلعة التي تحدده الأسواق الخارجية المضطربة. و يمكن تلخيص واقع الاقتصاد الجزائري في النقاط الأساسية التالية:

1- **القطاع الصناعي:**

رغم ما تم الإنفاق عليه خلال مرحلة الصناعات المصنعة، والتي أظهرت درجة الاهتمام والأولوية لقطاع الصناعة على حساب باقي القطاعات الإنتاجية للثروة، إلا أن أبسط المنتجات الصناعية ما زالت على قائمة المواد المستوردة.

و من بين أهم أسباب تراجع القطاع الصناعي غياب القطاع الخاص عن لعب دوره الصناعي والإنتاجي منذ الاستقلال. لذلك شهدت السنوات الماضية حركية مكثفة في مجال الشراكة مع الأجانب، ظهرت في الوفود الاقتصادية العديدة التي زارت الجزائر و في عقود الشراكة الموقعة مع مؤسسات عامة في عدد من القطاعات الصناعية ضمن قاعدة 51/49 الخاصة بالاستثمارات الأجنبية في الجزائر، أبرزها الشراكة مع رونو للسيارات بوهران كذلك الشراكة مع الطرف القطري لإنجاز مصنع للحديد والصلب ببلارة في جيجل، و كذلك الاتفاق الهام لاسترجاع أغلبية أسهم مصنع الحجار للحديد والصلب ووضع مخطط لتطويره إضافة إلى اتفاقات وقعت مع صناعيين أتراك بإعادة بعث قطاع النسيج. و تقوم الإستراتيجية الصناعية الجديدة على مبدأ تطوير الفروع الصناعية للعديد من القطاعات كالاسمنت والصناعات الإلكترونية و الإلكترومنزلية والحديد والصلب والآلات الصناعية والصناعات الميكانيكية. وتقوم هذه المخططات على عصرنة المصانع الموجودة سواء التابعة للقطاع العام أو الخاص والهدف هو تحسين الإنتاج ورفع حجمه، مما يسمح بتخفيض حجم واردات البضائع التي ارتفعت خلال السنوات الماضية من 9،2 مليار دولار سنة 1999 إلى 54،9 مليار دولار سنة 2014، أي بزيادة نسبتها 496%.[4]

2- **القطاع الفلاحي:**

تشكل الزراعة في الجزائر قطاعا استراتجيا في الاقتصاد الوطني، فهي تشارك بنحو 14% من الإنتاج الداخلي الخام، و يشتغل بالقطاع الزراعي حوالي 25% من اليد العاملة.[5]

و لقد عرف القطاع الفلاحي تهميشا مستمرا و تراجعا كبيرا خاصة منذ ما تخلى الفلاحين عن الزراعة و قاموا بالنزوح من الريف إلى المدن، نظرا لما تمثله المدن من فرص للعمل المجزي كثيرا في القطاعات الأخرى مقارنة بالدخل المحصل في الزراعة، إضافة إلى توفر التكفل الاجتماعي والتربوي في المدن و انعدامه في الريف. و بالتالي، على 238 مليون هكتار وهي المساحة العامة للجزائر نجد 40 مليون هكتار صالحة للزراعة، و لكن المساحة الزراعية المستغلة لا تمثل سوى 7,5 مليون هكتار أي أن المساحة الفلاحية المستغلة في الجزائر لا تمثل إلا 3 % من المساحة الإجمالية، حيث تصنف الجزائر في المراتب الأخيرة لدول حوض البحر

---

[4] حمراوي حنان، مؤشرات مالية إيجابية وتحديث قطاع الطاقة وإعادة بعث الصناعة، جريدة المساء، 18-04-2014، ص 7.

[5] سنوسي أحمد، آليات تمويل القطاع الزراعي الجزائري،16 ديسمبر 2014.
http://dspace.univ-biskra.dz:8080/jspui/handle/123456789/4953

الأبيض المتوسط خاصة إذا قارنها بالتوزيع السكاني بحيث إذا وزعنا هذه المساحة على عدد السكان نجد أن لكل فرد 0,19 %.[6]

إن واقع الفلاحة الجزائرية يستدعي إعادة بعثه من جديد، لخدمة الاقتصاد الوطني، شريطة إتباع أسس سليمة منبثقة من الواقع، وعدم ترك السوق الوطنية حكرا على المنتجات المستوردة أو المصدرة من قبل المستثمرين الأجانب، لجعل السوق الجزائرية موطنا لها، في ظل تأخر القطاع الفلاحي الجزائري و تحطيم بنيته. فمع ازدياد حاجيات السكان وتراجع الإنتاج الفلاحي ازدادت فاتورة الاستيراد للسلع الغذائية، كما أن أسعار المواد الغذائية صارت ترتفع باستمرار مؤثرة بذلك سلبا على القدرة الشرائية للمواطنين، بل مهددة للأمن الغذائي للبلاد نظرا لما يمثله الاستهلاك الغذائي من نسبة مرتفعة وصلت إلى 80 % من متوسط أجور العمال والموظفين، ومنه فإن القطاع الفلاحي المتدهور باستمرار يشكل عبئا ثقيلا على ميزانية الدولة، من خلال سياسة الدعم على أسعار بعض المواد الغذائية الأساسية .

3- **القطاع المصرفي:**

لم تستطيع مختلف الحكومات الجزائرية على مدار سنين طويلة من توجيه ومراقبة السيولة النقدية داخل الاقتصاد الوطني، والسبب يعود إلى فقدان الثقة في المؤسسات المالية والبنكية في الجزائر نتيجة عدم فعاليتها وبطء في تعاملاتها[7]، هذه الوضعية دفعت بأصحاب الأموال إلى الإحجام على الادخار فيها، وتفضيل تكديسها في المنازل ليسهل عليهم تداولها في الوقت المناسب دون أي تأخر. و بالتالي أكثر من نصف الكتلة النقدية موجودة خارج التعاملات البنكية، وبالتالي خارج مجال الاستثمار الحقيقي والرسمي. فهذا السلوك دفع إلى تضخيم حصة السوق غير الرسمي وغير المراقب والذي يعتبر خارج نطاق سيطرة الحكومة، و هذا ما ساعد على تداول الأموال غير الشرعية و تبيضها.

4- **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:**

لقد فشلت السياسات الاقتصادية والمالية في تحقيق قاعدة كافية من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها الضامن الأول للخروج من ضائقة التبعية للمحروقات وتقليص البطالة، على الرغم من تشجيع ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير باعتماد الدعم المالي **و** الجبائي من قبل السلطات العمومية التي منحتها غلافا ماليا يبلغ حوالي 100 مليار دينار من بينها 16مليار دينار خُصصت لمرافقة عملية إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و80 مليار دينار تم تخصيصها لدعم تأهيل 000 20 مؤسسة صغيرة ومتوسطة في شكل مساعدات مباشرة أو منح تخفيضات على فوائد القروض البنكية. وتبلغ هذه القروض البنكية التي تم منح تسهيلات بشأنها 300 مليار دينار**.** إلا أن النتائج المحققة من تدعيم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لم تظهر بعد.[8]

5- **النفقات العمومية:**

إن الإحصائيات أكدت أن الاستيراد بلغ أكثر من خمسين مليار دولار سنويا وأن أكبر نسبة أي 80 % منه نتيجة الإنفاق العمومي على التجهيزات حيث ارتفعت نفقات التجهيز العمومي من

---

[6] قندوز فاطمة الزهراء، التجارة الالكترونية، تحدياتها و آفاقها في الجزائر، مذكرة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر2، 2013- 2014، ص .

[7] nomenclature des actions soutenues par le **F**onds **N**ational de **R**égulation et du **D**éveloppement **A**gricole (FNRDA), Décembre 2012

[8] حمراوي حنان، مرجع سابق، ص7.

318 مليار دينار في 2000 إلى 1690 مليار دج في نهاية 2013 أي بزيادة نسبتها 330%. بالموازاة مع ذلك، بلغت نفقات التسيير التي كانت تمثل 881 مليار دج في 2000 قيمة 4224 مليار دج في نهاية 2013. أي بزيادة نسبتها 379%؛ وارتفع معدل كتلة الأجور بالنسبة إلى ميزانية التسيير، التي كانت تمثل 57% في 2000، إلى 62،7% في نهاية 2013. بينما النسبة المتبقية والمقدرة بحوالي 10 مليار دولار فهي لإشباع الحاجات الاستهلاكية للمواطنين غير أن أكثر من نصف هذا المبلغ يدخل في باب الاستهلاك غير الضروري.[9]

و بالتالي فإن مختلف السلع مصدرها السوق الخارجي، مما يجعل من الاقتصاد الجزائري مرتبط بشكل مخيف بالتضخم الخارجي الذي يفقد المنتجات الجزائرية تنافسيتها من جهة، ومن جهة أخرى فإن أي توجه نحو تشجيع الإنتاج المحلي يدفع إلى الرفع في فاتورة الاستيراد، ومنه فإن الاقتصاد الجزائري دخل في حلقة من التبعية للسوق الخارجية يصعب تكسيرها بالتوجه نحو تصدير منتجات وطنية خارج المحروقات.

ثالثا-آثار انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري:

إن أسعار النفط تعرف تغيرات متواصلة، وقد عرفت أوضاعا مماثلة في 2008، أين بلغت الأسعار أقصاها بقرابة 140 دولار وتدنت إلى 32 دولارا، وبالتالي فإن الإشكال لا يطرح في الأسعار بقدر ما هو متعلق بطبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يظل ريعيا بامتياز، وبالتالي رهين إيرادات المحروقات.[10]

و تعتبر الجزائر من بين البلدان الأكثر تأثرا بتراجع الأسعار علما أنها تنتج بأقصى قدراتها، حيث أن الجباية البترولية لسنة 2014 تشير إلى الانخفاض، خاصة وأن الإيرادات تقدر في حدود 60 مليار دولار، في وقت كانت قد بلغت 63 مليار دولار في 2013 و70 مليار دولار في 2012 أي أن نسبة انخفاض الإيرادات بلغت 15 في المائة ما بين 2012 و2014 وهذا مؤشر مقلق في حد ذاته، بالإضافة إلى أنه لم يتم ضخ الكثير في صندوق ضبط الموارد إلا بحدود 3 إلى 4 مليار دولار مقابل 10 مليار دولار في السابق، في وقت تزداد كلفة نفقات التجهيز والواردات، كما سجل ميزان المدفوعات عجزا خلال سنة 2014، وإذا استمر سعر البترول في التراجع، فإننا سنواجه مشكلا كبيرا في الميزانية.[11]

وكان إجمالي ميزان المدفوعات سجل عجزا خلال السداسي الأول 2014 بـ 1.32 مليار دولار مقابل فائض بـ 0.88 مليار دولار في نفس الفترة من العام السابق. ونتيجة لذلك تقلصت الاحتياطات الرسمية للصرف إلى 193,269مليار دولار في نهاية جوان 2014 بعد الارتفاع المسجل بنهاية 2013 إلى 194 مليار دولار.[12]

و بالتالي بلغ احتياطي الصرف للجزائر قرابة 193.3 مليار دولار في نهاية جوان 2014 مقابل دين خارجي اقل من نصف مليار دولار، بما ان الجزائر قررت في 2009 الدفع المسبق لديونها التي كانت في حدود 15.5 مليار دولار، مستفيدة من الارتفاع الكبير لأسعار النفط.[13]

---

[9] تقرير وزارة المالية، ديسمبر 2014.

[10] حفيظ صواليلي، سمية يوسفي، سعيد بشار، انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري ، منتدى "الخبر"، الخميس 16 أكتوبر 2014 http://www.elkhabar.com/ar/autres/nadwa/429269.html

[11] حفيظ صواليلي، مرجع سابق.

[12] حمراوي حنان، مرجع سابق، ص7.

[13] نفس المرجع السابق، ص 7.

4- الحلول لتفعيل مصادر الدخل غير النفطية

تعتبر زيادة حصيلة الإيرادات العامة غير النفطية في الجزائر ضرورة إستراتيجية في المرحلة الراهنة لبناء مستقبل اقتصادي أكثر أمنا و أكثر استقرارا و أن خروج الاقتصاد الوطني من التبعية لسعر المحروقات مرهون بالدرجة الأولى بالتوجه للاستثمار في القطاعات المنتجة، بدلا من ضخ الأموال المستمدة من مداخيل الريع في مشاريع البنية التحتية غير القادرة على الإنتاج من الناحية الاقتصادية.

و يتطلب ذلك تفعيل جميع السياسات الاقتصادية الحكومية التي يقع عليها تفعيل مصادر الدخل غير النفطية ومن أهم تلك السياسات : سياسة الادخار، سياسة الاستثمار، السياسة السعرية، السياسة المالية، السياسة النقدية، السياسة التجارية.

و استخدام كل أدوات السياسات المذكورة من أجل تفعيل مصادر الدخل غير النفطية يتطلب تطبيق جميع الوزارات ذات العلاقة لهذه السياسات و تحقيق أهدافها بعيدة عن خطر سعر النفط الذي يربك الاقتصاد الوطني ويجعله غير مستقر وتابع لتقلبات أسعاره.

و تكمن أهم الحلول لخروج الاقتصاد الوطني من التبعية لسعر المحروقات فيما يلي:

- يجب على السياسة الفلاحية أن تضمن الانتقال من نظام الإنتاج الاستهلاكي نحو التصدير، أي من فلاح منتج إلى فلاح منتج ومصدر، هذه الفكرة الجديدة هدفها هو محاولة تحقيق الاكتفاء الذاتي وتحقيق التوازن بين الإنتاج و الاستهلاك، و بالتالي تحقيق موارد مالية غير نفطية.
- إعادة تنشيط القطاع الاقتصادي من خلال العودة إلى ديناميكية خوصصة الشركات، ومراجعة المنظومة المصرفية، و التحكم في السيولة النقدية من خلال تشجيع الادخار في المؤسسات المالية و بالتالي القضاء على السوق الموازية و تبييض الأموال و استغلال السيولة النقدية في مشاريع استثمارية بطرق رسمية .
- تفعيل دور الضرائب كمصدر غير نفطي في تمويل الاقتصاد الوطني من خلال قيام الحكومة بإصلاحات حقيقية في النظام الضريبي والنهوض به للمستوى الذي يحقق الأهداف المطلوبة منه وفي مقدمتها الهدف التمويلي للميزانية العامة، و من خلال كذلك إدخال أوعية جديدة ضمن الهيكل الضريبي و رفع مستوى الوعي الضريبي وترسيخ كون الضريبية أداة مالية واقتصادية واجتماعية مهمة في ذهن المواطن وثقافته، و العمل على القضاء على القطاع غير الرسمي .
- استغلال جميع الموارد المعدنية التي تتمتع بها بلادنا، حيث هناك أكثر من 30 معدن من بينها : الحديد، الملح، الزنك، الرصاص، الباريت، الرخام، الذهب والمعادن الثمينة كالألماس.
- القضاء على تبعية الاقتصاد الوطني لقطاع المحروقات وتقلبات أسعار النفط، من خلال تطوير قطاعات أخرى خارج المحروقات، مثل صناعة البتروكيمياويات واستغلال الطاقة الشمسية والسياحة و صيد الأسماك وغيرها من القطاعات.
- تخفيض فاتورة الاستيراد التي تنفق الخزينة العمومية 65 مليار دولار سنويا لتغطيتها.
- تجميد المشاريع التي لا تحظى بالأولوية، والتي ليس لها أثر اقتصادي و اجتماعي.
- الاستثمار في الموارد البشرية، وتطوير مجالات التسيير، بالإضافة إلى تحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتفعيل القطاعات المنتجة، وكذا تجاوز العجز المسجل في هذا المجال والذي يصل إلى حوالي مليون مؤسسة.

- ضرورة تغيير النظام السياسي المالي بترشيد النفقات، خاصة تلك الموجهة للدعم ونفقات التسيير و كذلك التقليص من نفقات التجهيز يبقى الحل الأنجع أمام الحكومة لمواجهة استمرار انخفاض أسعار البترول.
- التخفيف من تكاليف التحويلات الاجتماعية وتحديد الفئات المعنية بآليات الدعم بالنظر إلى خصائص ترتبط بضعف قدرتها الشرائية، لأنه حاليا الدعم والتحويلات الاجتماعية تمثل 60 مليار دولار من الناتج الداخلي.[14]
- تقليص سياسة الدعم الحكومية مثل تقليص الدعم الخاص بالكهرباء والوقود، و الحث على اقتصاد استهلاك الطاقة و التوجه نحو الطاقات النظيفة والمتجددة.

الخاتمة:

تعد الجزائر إحدى الدول المنتجة و المصدرة للنفط و التي تعتمد بشكل رئيسي على الإيرادات النفطية الغير مستقرة في تكوين الدخل القومي، هذا يجعل الاقتصاد الجزائري تابعا للاقتصاد العالمي وتداعيات أزماته المتكررة وذلك لكون الاقتصاد الجزائري في واقعة اقتصادا ريعيا، وهذا ما يجعل الموازنة العامة تتأثر بشكل كبير بانخفاض في أسعار النفط ، والتي غالبا ما تتطلب تعزيز الميزانية بموازنة تكميلية لسد العجز الحاصل منها والتي قد تكون مبالغه كبيرة مما يجعل عملية تفعيل مصادر الدخل الغير نفطية ضرورة إستراتيجية. و نظرا للتأخر الذي تمر به مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني و انخفاض المردودية و النمو الاقتصادي بصفة عامة، بات من المهم إعادة النظر في السياسة الحكومية و وضع أدوات وبرامج جديدة على المدى البعيد لتخطي أزمة انخفاض سعر النفط و خروج الاقتصاد الوطني من تبعيته.

نتائج الدراسة:

- إن النفط هو المصدر الرئيسي للدخل القومي للاقتصاد الجزائري و إن مخاطر و إشكاليات تقلبات أسعاره أفرزت تداعيات خطيرة وشكلت تحديات حقيقية أمام الاقتصاد الوطني.
- إن مؤشرات الاقتصاد الوطني تدل على ضعفه، خاصة فيما يتعلق بالقطاعات الإنتاجية كالصناعة و الزراعة و التي لازالت بعيدة عن تحقيق إيرادات يمكن الاعتماد علبها للخروج من التبعية النفطية.
- إن الميزانية العامة للجزائر دالة تابعة فقط لأسعار النفط وحجم الكميات المصدرة، وهنا تكمن ضرورة وهشاشة الاقتصاد الجزائري الذي يعاني من اختلال الهيكل الإنتاجي و أحادية حصيلة الإيرادات العامة.

– تتمتع الجزائر بالعديد من الموارد الاقتصادية (الطبيعية والبشرية والمالية) إذا ا تم استغلالها بشكل كفء يمكن أن تساهم في تفعيل مصادر للدخل غير نفطية من شأنها تنويع مكونات الناتج القومي الإجمالي و تقليل خطر سعر النفط.

المقترحات

– يجب معالجة الاختلالات الهيكلية للاقتصاد الجزائري من خلال تغير مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي مما يضمن تنويع الاقتصاد والحد من هيمنة القطاع النفطي لصالح القطاعات الإنتاجية (زراعية، صناعية، مصرفية، خدمية، سياحية)
- اعتماد سياسة مالية تعمل على زيادة تنويع مصادر الإيرادات المالية للدولة ، وتوجيه السياسة المالية لزيادة الإنفاق الاستثماري وتعزيز بناء مؤسسات تكنولوجية و ابتكارية.

[14] تقرير وزارة المالية، ديسمبر 2014

-ربط النفط بالتنمية مع مراعاة الطاقة الاستيعابية للاستثمار عند توجيه الإنفاق الاستثماري من خلال برنامج يتضمن خطة اقتصادية واضحة المعالم يكون ضمن أهدافها خدمة الأجيال الحالية والقادمة وبناء قاعدة للاستثمار الطويل الأجل.
- ضرورة القيام بإصلاحات حقيقية في النظام الضريبي في الجزائر والنهوض به بالمستوى الذي يحقق الأهداف المطلوبة منه.

المراجع:

1- الهيتي احمد حسين،،اقتصاديات النفط،، عمان: دار الكتاب للطباعة والنشر، 2000 .
2- راشد أبانمي، أسعار البترول،أهميتها والعوامل المؤثرة في آلياتها، الرياض، مركز الدراسات الإستراتيجية والسياسات البترولية، 20 يناير 2014.
3- حسين عبد الرحمن، الضرورات الإستراتيجية لإصلاح القطاع النفطي في العراق، بغداد: المؤتمر العلمي الثاني، كلية الإدارة و الاقتصاد، 2012.
4- حمراوي حنان، مؤشرات مالية إيجابية وتحديث قطاع الطاقة وإعادة بعث الصناعة، جريدة المساء، 18-04-2014.
5- سنوسي أحمد، آليات تمويل القطاع الزراعي الجزائري،16 ديسمبر 2014.
http://dspace.univ-biskra.dz:8080/jspui/handle/123456789/4953
6- قندوز فاطمة الزهراء، التجارة الالكترونية، تحدياتها و آفاقها في الجزائر، مذكرة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر2، 2013- 2014، ص 164-165.
7- nomenclature des actions soutenues par le **F**onds **N**ational de **R**égulation et du **D**éveloppement **A**gricole (FNRDA) Décembre , 2012
8- حمراوي حنان، مرجع سابق.
9- تقرير وزارة المالية، ديسمبر 2014.
10- حفيظ صواليلي، سمية يوسفي، سعيد بشار، انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري ، منتدى "الخبر"، الخميس 16 أكتوبر 2014
http://www.elkhabar.com/ar/autres/nadwa/429269.html
11- حفيظ صواليلي، مرجع سابق
12- حمراوي حنان، مرجع سابق.
13- حمراوي حنان، مرجع سابق.
14- تقرير وزارة المالية، ديسمبر 2014.